

أولاً: قرار المؤتمر رقم 8/8 المعنون "متابعة إعلان مراكش":

اتخذت دولة الكويت سلسلة من الإجراءات التشريعية والمؤسسية، بما يتسق مع متطلبات تفعيل قرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد رقم 3/4 والمعنون "إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، ونعرجح فيما يلي، أبرز نهوج دولة الكويت في إطار متابعة وتنفيذ مبادئ إعلان مراكش بشأن منع الفساد:

- 1- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث يذكر أن دولة الكويت كانت قد صادقت على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم 47 لسنة 2006 الصادر بالموافقة على انضمام دولة الكويت إلى الاتفاقية الأممية المشار إليها.
- 2- تعزيز التنفيذ الفعال للتدابير الوقائية المبينة في الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي هذا الجانب تشير الهيئة العامة لمكافحة الفساد إلى أن دولة الكويت إذ أولت اهتماماً كبيراً بالتدابير الوقائية الرامية لمنع الفساد ومكافحته، وذلك من خلال إصدار القانون رقم 2 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية رقم 300 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، ومن بين ما قامت وتقوم به دولة الكويت في هذا الإطار:
 - تتنوع نشاطات الهيئة في مجال التوعية والتتقيف إلى إجراء البحوث والدراسات في مجالات مكافحة الفساد وترسيخ قيم النزاهة والشفافية، وكان من أهم ما نهضت به الهيئة في هذا الشأن إعداد دراسة عن جرائم الرشوة وأشكالها ومدى انتشارها في دولة الكويت، فضلاً عن متابعة نتائج المؤشرات والتقارير التي تصدر عن المنظمات الدولية المتخصصة بشأن تقييم أوضاع وآليات مكافحة الفساد في الدولة وعلى رأسها مؤشر مدركات الفساد العالمي (CPI)، والعمل على تحسين موقف دولة الكويت عليها، فضلاً عن نشاطات التوعية المؤسسية والمجتمعية وعقد مذكرات التفاهم مع مؤسسات الدولة.



- إطلاق مجموعة من البرامج لتفعيل التعاون مع المؤسسات التعليمية ومذكرة التفاهم المشتركة تضمنت في برنامج (تأصيل القيم) الأسبوعي في مدارس وزارة التربية وإطلاق مسابقات للأنشطة المسرحية المدرسية.
- تنظيم زيارات عددانية لطلبة المدارس وطلبة الجامعة إلى مقر الهيئة العامة لمكافحة الفساد للتعريف باختصاصات الهيئة وبرامجها بالتنسيق مع وزارة التربية.
- تنظيم محاضرات جامعية حول منع تعارض المصالح، وأخلاقيات الوظيفية، وتحديات مكافحة الفساد.
- تنظيم ورش عمل والمشاركة في المؤتمرات المرتبطة ببرامج النزاهة في التعليم، والتعليم من أجل العدالة، والتعليم من أجل حكم الآباء.
- تصميم وإنتاج قصص توعوية لفئة الأطفال وشتمل على قصص تنقيفية لغرس قيم ومفاهيم النزاهة والشفافية وحماية المال العام وتعزيز المواطنة الصالحة وكتيبات لتطبيقات تعليمية وأغاز لتنمية المهارات لدى الأطفال مع ترجمتها للغة الإنجليزية.
- التعاون مع وزارة الإعلام لإنتاج تقارير إعلامية وإجراء تغطيات إخبارية لفعاليات وأنشطة الهيئة داخل وخارج دولة الكويت، ونشر الرسائل التليفزيونية التوعوية للهيئة، وبث الإعلانات الإرشادية في تلفزيون دولة الكويت إضافة إلى توظيف المفاهيم والرسائل التوعوية في إطار البرامج الإذاعية والتليفزيونية.
- إطلاق الحملة التوعوية تحت عنوان (قدم إقرارك) لقطاع الذمة المالية و(قدم بلاغك) لقطاع الكشف عن الفساد والتحقيق بالتعاون مع وزارة الإعلام لتشجيع الفئات المستهدفة للقانون نحو المبادرة بتقديم إقرارات الذمة المالية وتشجيع افراج المجتمع نحو المبادرة في الإبلاغ على شبهات جرائم الفساد.
- إنتاج إعلانات توعوية إرشادية تتضمن رسائل قيمة وتوعوية لمحاربة الرشوة، والشفافية على المال العام وتعزيز النزاهة والشفافية والإبلاغ عن حالات الفساد.



- إنتاج فلاشات توعوية لشخصيات كويتية ثقافية وفنية ورياضية بالتعاون مع وزارة الإعلام، تضمنت رسائل توعوية هادفة ونشرها عبر وسائل الإعلام مواقع التواصل الاجتماعي.
- إنتاج فيلم وثائقي عن نشأة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"، وبثها في قنوات تلفزيون دولة الكويت.
- التنسيق المشترك مع وزارة الإعلام نحو تفعيل مبادرات الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024) ذات الصلة بمهنية وسائل الإعلام وتنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية مشتركة.
- تنفيذ ورش عمل تدريبية للتسليم لوزارة الإعلام بشأن تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومنع الفساد في إطار الرسائل الإعلامية والتدريب بالاختصاصات وأهداف الهيئة.
- نشر الفيديوهات التوعوية في دور السينما الوطنية الكويتية (سينسكيب) تتضمن رسائل قيمية وتوعوية لمحاربة الرشوة، والحفاظ على المال العام وتعزيز النزاهة والشفافية والإبلاغ عن حالات الفساد.
- التعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لتوجيه مضمون خطب الجمعة للحديث عن مخاطر الفساد والتحذير وسبل الوقاية منه ضمن البرنامج السنوي لإعداد خطب الجمعة بهدف توعية وتحفيز أفراد المجتمع نحو مخاطر الفساد وسبل الوقاية منه عبر الإشارة للنصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية.
- حصر وتقييم المناهج الدراسية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ورفع التوصيات اللازمة بشأنها لتتضمن المفاهيم والقيم ذات الصلة بتعزيز النزاهة والشفافية وحماية المال العام.
- إصدار كتيب توعوي (مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية) والذي اشتمل على خطب مجمعة من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بشأن تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومنع الفساد من المنظور الشرعي من الكتاب والسنة.

- تنظيم حملة توعوية بعنوان "نزاهة" للعاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

- ورش تدريبية توعوية لمنسوبي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بشأن تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومنع الفساد في إطار الخطاب الديني والتعريف باختصاصات وأهداف الهيئة.
- إطلاق إعلان توعوي وفلاش بوسائل التواصل الاجتماعي بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون الشباب، وتم نشره عبر حسابات وزارة الإعلام.
- إنتاج فلاش توعوي مشترك بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون الشباب بعنوان "ما هو سبب وجود نزاهة" ونشره في مواقع التواصل الاجتماعي للجهتين.
- التعاون مع الهيئة العامة للرياضة لنشر الوعي الوقائي والنزاهة في المجال الرياضي.
- عقد الاجتماعات الدورية مع ممثلي منظمات المجتمع المدني؛ لتشجيع التعاون المشترك بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"، والمنظمات في مجالات التوعية والتثقيف والوقاية من الفساد، والتعاون ضمن الفعاليات والأنشطة المشتركة.
- تنظيم واستضافة فعاليات برنامج نادي نزاهة، الذي يهدف بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية، والذي تضمن تنظيم ورشات عمل يومية والإشراف على أنشطة النادي.
- عقد ندوات توعوية مشتركة مع الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام بعنوان (المال العام بين الرقابة الذاتية والتوعية المجتمعية).
- إقامة ندوة (الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول)، بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية والجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام.
- تنظيم ندوة مشتركة مع جمعية المحاسبين الكويتية بعنوان (آليات الحكومة ودورها في الحد من الفساد).
- المشاركة في أعمال مؤتمر إطلاق التقرير التقييمي الأولي حول الانتخابات التشريعية الكويتية والتي نظمتها الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية.
- تنفيذ ندوة توعوية بعنوان "النزاهة في ممارسة العقود الإنشائية"، بالتعاون مع جمعية المهندسين الكويتية.



إعداد وتنفيذ ندوة توعوية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية وجمعية الشفافية الكويتية بتاريخ 16 يناير 2018 تحت عنوان " برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها في مكافحة الفساد المالي والإداري".

3- استراتيجيات وخطة مكافحة الفساد، جديراً بالذكر، أن دولة الكويت قد كللت جهودها في إطار منع ومكافحة الفساد، بإصدار استراتيجيتها الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك في شهر يناير من العام 2019، حيث كانت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، قد قادت بدعم فني من الأمم المتحدة (United Nations) ممثلة في مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) من خلال المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، مساراً تشاركياً غير مسبوق انتهى إلى وضع أول استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في تاريخ البلاد، لتشكل بذلك رافداً من ووافد خطة التنمية الوطنية المعروفة بـ (رؤية كويت جديدة 2035).

وتتمتد هذه الاستراتيجية لمدة خمس سنوات بدءاً من العام 2019 وحتى العام 2024، وترتكز على أربعة محاور وأهداف رئيسية، وتندرج ضمنها ثلاث عشرة أولوية موزعة على سبع وأربعين مبادرة تقوم كل منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات محددة، وذلك في إطار رؤية طموحة ورسالة محددة ومبادئ واضحة.

وتتمحور الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، حول السعي من أجل منع ومكافحة الفساد، في إطار من التنسيق الوطني بين كافة الجهات الوطنية ذات العلاقة، حيث تستهدف هذه الاستراتيجية تعزيز السياسات والآليات والتدابير الوطنية المرتبطة بالمحاور الآتية:
- حماية النزاهة في القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

- تمكين المجتمع الكويتي من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد.

- تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.



وبإشراف دولة الكويت - في إطار من التنسيق والتعاون الكاملين بين كافة وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة المعنية - إجراءات تنفيذ برامج ومحاور وأولويات ومبادرات الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

4- إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، توجت دولة الكويت جهودها في مجال مكافحة الفساد وتطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بإنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، حيث يؤكد حكم المادة (3) من القانون رقم 2016/2 على إنشاء هيئة عامة تُسمى "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" مع منحها الاستقلالية والحيادية الكاملة في إطار تأديتها لمهامها واختصاصاتها وفقاً لأحكام القانون، وعلى ذلك تتمتع الهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت بالاستقلالية الفنية الكاملة في إطار منع ومكافحة الفساد.

وحول إقرارات الذمة المالية وتضارب المصالح، فإنه يُذكر أن دولة الكويت، قد توجهت ولأول مرة - من خلال أحكام قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2016/2) ولائحته التنفيذية (2016/300) - نحو تقنين الأحكام التشريعية الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، ليس هذا فحسب بل حرصت على إلزام كافة قيادي الدولة في السلطات الدستورية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) بتقديم إقرارات دورية عن ذممهم المالية مع وضع عقوبات جزائية قاسية تُوقع على من يُخالف هذه الأحكام أو إجراءاتها.

وفي الإطار ذاته، فننت دولة الكويت - ولأول مرة أيضاً - أحكاماً خاصة بمكافحة الكسب غير المشروع، باعتباره واحداً من مظاهر وآثار تضارب وتعارض المصالح.

5- الشفافية في إدارة الأموال العمومية وتيسير الاطلاع على المعلومات، ينص قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2016/2) في مادته (4) على أن تهدف الهيئة - من بين جملة أمور - إلى تحقيق ما يلي: إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها، والعمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقاً للقانون.



وفي هذا السياق أيضاً، تمتلك دولة الكويت منظومة تشريعية جزائية ورقابية وإدارية غاية في التماسك والإحكام، والتي من خلالها تُدار عمليات الاشتراء العمومي والأموال العمومية بصورة دقيقة يصعب معها الخروج على نطاق ما حددته النصوص التشريعية والإجرائية والرقابية بهذا الصدد من تدابير، ومن بينها قانون إنشاء ديوان المحاسبة وقانون المناقصات العامة وقانون حماية الأموال العامة وقانون إنشاء جهاز المراقبين الماليين وقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، هذا بالإضافة إلى الأحكام التشريعية المتنوعة بهذا الصدد والتي تتضمنها نصوص قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

وأنه فيما يتصل بحقوق الإطلاع على المعلومات، فلقد أصدرت دولة الكويت القانون رقم (12) لسنة 2020 في شأن حق الإطلاع على المعلومات، وهو التشريع الأول الذي تم إصداره لتنظيم قواعد وآليات ممارسة الحق في الإطلاع على المعلومات.

8- تعزيز النزاهة والمساءلة في نظم العدالة الجزائية، تنص المادة رقم (162) من الدستور الكويتي، على أن "شرف القضاء، ونزاهة القضاة وعدالتهم، أساس الملك وضمنان للحقوق والحريات". كما تنص المادة رقم (163) من الدستور الكويتي، على أن "لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل". وبشأن النيابة العامة، تنص المادة رقم (167) من الدستور الكويتي، على أن "تتولى النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع، وتشرف على شؤون الضبط القضائي، وتسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام. ويرتب القانون هذه الهيئة ينظم اختصاصاتها ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفها....".

وعلى المستوى التشريعي، يمكن التمسك إلى أحكام المرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء، والقانون رقم 10 لسنة 1960 بشأن تعديل بعض أحكام قانون تنظيم القضاء، والفصل السابع من المرسوم بقانون رقم 38 لسنة 1980 الخاص بقانون المرافعات المدنية والتجارية، وقرار وزارة العدل رقم 3 لسنة 1989 بشأن تنظيم التفتيش القضائي حيث تضمن ذلك

التخصص كفالة استقلال الجهاز القضائي وأعضائه، كما تبين هذه النصوص، الأعمال التي لا يجوز للعاملين بالسلك القضائي القيام بها كالعامل التجاري أو أي عمل آخر قد يؤدي إلى المساس باستقلال القضاء أو بنزاهته. كما تبين أحكام هذه التشريعات إجراءات المسائلة التأديبية عن المخالفات التأديبية التي قد يرتكبها القاضي أو عضو النيابة. كذلك تبين إجراءات المسائلة الجزائية بشأن ارتكاب أي من هؤلاء الأشخاص لجريمة يعاقب عليها القانون.

ومن جانب آخر، أصدر النائب العام بدولة الكويت، قراره رقم 2018/22 متضمناً إصدار مدونة قواعد السلوك القضائي لأعضاء النيابة العامة، والتي تهدف إلى تعزيز استقلال أعضاء النيابة العامة وترسيخ نزاهتهم وعدالتهم باعتبارها دليلاً هادياً لهم في شئون أعمالهم ومرشداً لهم في أمور حياتهم.

9- التدابير الرامية إلى منع الفساد في عملية الإقتراء العمومي وإدارة الأموال العمومية، وهنا تجدر الإشارة إلى خضوع المشتريات الحكومية لهواد القانون رقم 49 لسنة 2016 في شأن المناقصات العامة، حيث يتضمن تعريفات عامة وآليات تفصيلية للإجراءات القانونية المتبعة في شأن المناقصات العامة وما يتصل بها من تدابير وآليات، وأجهزة الشراء العام على المستوى اللامركزي وعلى المستوى المركزي، وإجراءات الشراء وأساليب التعاقد وصدوره وآلياته ومراحله، وآليات اختيار المتعاقدين وتأهيل المناقصين والشروط الواجب توافرها في المحققين، وإجراءات طرح المناقصات وتقديم العطاءات، وإجراءات البت في المناقصات وتوقيع العقود، وآليات النظر في الشكاوى والتظلمات المتعلقة بإجراءات المناقصات العامة وتدابير البت في ظل منها وآليات منع تضارب المصالح وقواعد المساءلة والجزاءات.

يضاف إلى ذلك دور وزارة المالية باعتبارها الجهة المسؤولة عن إعداد الرقابة على ميزانية الدولة وذلك من خلال إصدارها التعميم المنظمة لأعمال الشراء بالجهات الحكومية ومنها التعميم رقم (2017/2) والذي يتضمن طرق الشراء والوحدات التنظيمية المسؤولة في الجهات الحكومية وإجراءات التظلم، وكذلك التعميم رقم (1997/4) بشأن المزايدات الحكومية، والتعليقات رقم (2017/1) بشأن إجراءات الدورة المستندية للشراء في نظم إدارة مالية الحكومة.

ويتولى ديوان المحاسبة من بين جملة مهامه واختصاصاته (من واقع أحكام قانون إنشائه)، القيام بالآتي: الرقابة على إيرادات الدولة والرقابة على مصروفات الدولة وفحص ومراجعة قرارات التوظيف والتعيين والترقيات والعلاوات والمرتببات والتسويات والبدلات للاستيثاق من صحتها ومطابقتها لقواعد الميزانية والرقابة المسبقة على المناقصات الخاصة بالتوريدات والأشغال العامة إذا بلغت قيمة المناقصة الواحدة مائة ألف دينار كويتي أو أكثر والكشف عن حوادث الاختلاس والإهمال والمخالفات المالية، وفحص ومراجعة جميع حسابات التسوية من أمانات وعهد وحسابات جارية والتثبت من صحتها، ومراجعة حسابات السلف والقروض الممنوحة من الدولة، وفحص الأوجه التي تستثمر فيها أموال الدولة ومراجعة حسابات هذه الاستثمارات، إضافة إلى فحص ومراجعة حسابات الشركات التي يكون للدولة حصة في رأس مالها لا تقل عن 50% منها. كما أنه يجب تعيين مراقبين ماليين ورؤساء للحسابات في مختلف الجهات الحكومية، وذلك استناداً لأحكام المادتين: (33)، (34) من المرسوم بقانون 1978/31 في شأن إعداد الميزانيات والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

ومن جهة أخرى - ولمزيد من بسط الرقابة المالية على المال العام - أصدر المشرع الكويتي القانون رقم 23 لسنة 2015 متضمناً إنشاء جهاز المراقبين الماليين ليعمل مستقلاً ومختصاً بالرقابة على تنفيذ الميزانية، والتوقيع على استثمارات الصرف والتوريد، والتوقيع على الحساب الختامي، والتحقق من التسويات المحاسبية والمالية، وإيداء الرأي في مشروعات ميزانية الجهات الحكومية محل الرقابة، والاطلاع على كافة العقود والالتزامات الحكومية، والتحقق من توقيع الشروط الجزائية على الموردين والمقاولين في حال مخالفتهم لشروط تعاقدهم مع الجهات الحكومية، والاشتراك في لجان الجرد المالي الدوري والمفاجئ، ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية، ومتابعة تنفيذ توصيات مختلف الأجهزة الرقابية في الدولة وإجراءات تلافي ملاحظاتها، وإعداد تقارير دورية حول نتائج أعمال الرقابة المالية المسبقة، والرقابة على المنح والتبرعات والإعانات والهيئات والجوائز المقدمة إلى الجهات الحكومية من قبل أفراد أو جهات محلية أو خارجية للتأكد من اتفاقها مع القوانين واللوائح المعمول بها.



وإن جهة أخرى، تنص المادة 5/5 من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2016/2) على اختصاص الهيئة - من بين جملة اختصاصاتها - بإبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناء على مخالفة لأحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وفي السياق ذاته تنص يتضمن المرسوم 2016/300 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2016/2)، في مادته (10)، تعداد الأهداف التنفيذية للهيئة العامة لمكافحة الفساد والتي من بينها استهداف تحقيق مبدئ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة للأموال وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومن بين ذلك: اقتراح إنشاء نظم مشتريات مناسبة تقوم على الشفافية والتنافس والمعايير الموضوعية في اتخاذ القرارات، وتشجيع الجهات على الأخذ بنظام فعال للمراجعة الداخلية بما يضمن وجود سبل قانونية للتظلم والإنصاف في حالة عدم اتباع القواعد والإجراءات.

10- منع الفساد في القطاع الخاص، ويذكر هنا، أن دولة الكويت بصدد إصدار قانون جديد بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجزاء الكويتي، بما يستوعب تجريم الرشوة في نطاق القطاع الخاص، وتجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب بالإضافة إلى تحديد مسئولية الأشخاص الاعتباريين في جرائم الفساد، هذا بالإضافة إلى ما هو مقرر بالفعل من إجراءات التدابير التي تتصل بالرقابة على أوجه الأنشطة التجارية وأعمال القطاع الخاص بصفة عامة.

11- تعزيز الشراكات بين القطاعين: العام والخاص في منع الفساد ومكافحته، بعد تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه، هو أحد أبرز أهداف الهيئة العامة لمكافحة الفساد بدولة الكويت التي تضمنها قانون إنشائها، وأن اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعرف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في



الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته، هو أيضاً من بين الاختصاصات الرئيسية للهيئة العامة لمكافحة الفساد.

وفتاً لتضمن اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2016/2) والصادرة بموجب المرسوم رقم 2016/300، مجموعة من الأحكام التي تؤكد على ضرورة المشاركة المجتمعية في شأن منع ومكافحة الفساد، ومن بين هذه الأحكام، التأكيد على سعي الهيئة نحو استهداف تحقيق مبدئ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والإيداع الأمثل لها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية. وفي الاتجاه ذاته، تتبنى دولة الكويت، سياسة إجرائية واضحة بشأن تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية وذلك في إطار تطوير أنماط وشراكات التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل ترسيخ مقومات ومفاهيم النزاهة والشفافية ومنع ومكافحة الفساد.

كما جاءت محاور استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، لتتبنى توجيه أولوياتها ومبادراتها نحو تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص دونما استثناء.

12- منع تضارب المصالح، وهنا يحق التتويه إلى أن دولة الكويت إذ أنها بصدد إصدار قانون وطني جديد يتناول إجراءات حظر تعارض المصالح، بما يتسق مع أحكام الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

13- تعزيز التدريب والتثقيف في مجال منع الفساد، وتجدر الإشارة هنا إلى حرص دولة الكويت على الانضمام إلى اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، كما توجهت الهيئة العامة لمكافحة الفساد سلفاً نحو إبرام مذكرة تعاون تدريبي مع معهد بازل (سويسرا) للحكومة، وذلك بغية إتاحة التدريب المناسب للكوادر الوطنية في مجالات مكافحة الفساد، هذا بالإضافة إلى إيفاد العاملين بالهيئة العامة لمكافحة الفساد إلى الخارج للمشاركة في البرامج التدريبية ذات الصلة بمكافحة الفساد، ويضاف إلى ذلك سعي الهيئة العامة لمكافحة الفساد نحو إعداد وإطلاق برامج التدريب



والتوعية بصورة مستمرة ودورها لموظفيها ومنتسبيها ولجميع موظفي الجهات الوطنية ذات العلاقة والإكفاء ورعي الناس بالفساد والقوانين واللوائح المتعلقة بمكافحته، فإنه يُذكر أن دولة الكويت قد أصدرت قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (2016/2) متضمناً العديد من الأحكام والتدابير ذات الصلة بالجوانب الوقائية والتوعوية بجرائم الفساد، وقد أتت اللائحة التنفيذية (2016/300) لهذا القانون لتتضمن بصورة إجرائية تفصيلية أبعاد التعاون الوقائي في شأن مكافحة الفساد مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والجهات المعنية بدور العيادة.

14- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة لأجل منع الفساد، فإن الهيئة العامة لمكافحة الفساد إذ تفيد في هذا الجانب بأنها عضو مؤسس ومشارك دائم في اجتماعات رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن نتائج هذا التعاون الإقليمي الخليجي، أن تمت الموافقة على مجموعة من المبادئ الاسترشادية في نطاق تبادل الخبرات والتجارب فيما بين الأجهزة المشاورة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون وذلك في الموضوعات ذات الصلة بمكافحة الفساد.

كما أن الهيئة إذ تشارك بصفة دورية منتظمة في اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وكافة ما يتم عقده من مؤتمرات أو ندوات أو ورش عمل إقليمية في شأن مكافحة الفساد بصفة عامة ومنع الفساد بصفة خاصة.

ويُضاف إلى ذلك امتثال دولة الكويت التام لما يُعقد من مؤتمرات أسبباً للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذا لما يُعقد من اجتماعات دورية لفرقة العمل الحكومية الدولية المفتوحة العضوية المنبثقة عن المؤتمر مع الالتزام الكامل بقرارات المؤتمر وتوصيات فرق العمل المنبثقة عنه، ولعل نجاح دولة الكويت في اجتياز الدورة الأولى من المرحلة الأولى من آلية استعراض تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهو خير دليل على ما توليه دولة الكويت من أهمية بشأن التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمنع ومكافحة الفساد.



15- إطلاع الأمين العام بالسلطات المختصة المعنية بمساعدة الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد، تجدر الإشارة هنا إلى أن وزارة العدل بدولة الكويت تُعد السلطة المركزية المختصة بتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وفي الإطار ذاته ويكون على وزارة العدل - وفقاً لحكم المادة 68 من المرسوم رقم 300 لسنة 2016 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون 2 لسنة 2016 - أن تقوم فور تلقيها الطلبات الخاصة بمكافحة الفساد، بإخطار الهيئة العامة لمكافحة الفساد لتتخذ ما يلزم بخصوص هذه الطلبات بالتنسيق مع الجهات الأخرى، وذلك تطبيقاً لأحكام الاتفاقية .

ثانياً: قرار المؤتمر رقم 13/8 المنون "إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين أجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية:

تجدر الإشارة في هذا الجانب، إلى أن تولى الكويت كانت قد أصدرت في العام 2019، استراتيجية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتي تم إعدادها و صياغة محتواها من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC و مستندة في مضامينها إلى مبادئ ومقاصد الدستور الكويتي و متسقة في مكوناتها مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي و تتميز بأنها أعدت بمنهجية علمية متخصصة وفق مسار تشاركي شمل خبرات وكفاءات دولية رفيعة المستوى و ممثلين عن عدة جهات معنية من القطاعين العام و الخاص و المجتمع المدني.

و تطلعت الهيئة العامة لمكافحة الفساد نزاهة بمسؤولية قيادة و تنسيق جهود تنفيذ الاستراتيجية، وذلك في إطار من الشراكات الفعلية وعلاقات التعاون الوثيقة مع المؤسسات التابعة للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في دولة الكويت، لا سيما تلك التي ستلعب دوراً في تنفيذ الاستراتيجية بمحاورها وأولوياتها ومبادراتها على النحو المفصل في الوثيقة، مع ضمان المشاركة الفعالة لممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة.



وفي السياق ذاته، جرى تشكيل اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والمملكة العربية السعودية بموجب قرار من مجلس الوزراء رقم 2019/961 برئاسة الهيئة العامة لمكافحة الفساد وعضوية الجهات المنفذة لمبادرات الاستراتيجية.

كما قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد، بتشكيل أربع لجان فنية لمتابعة كل محور من محاور الاستراتيجية الأربعة وهي: القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع، والهيئات المتخصصة، حيث تقوم هذه اللجان بإعداد الخطط التنفيذية لكل محور وبالمتابعة وتقديم الدعم اللازم للجهات المنفذة في تنفيذ المبادرات الخاصة بكل جهة وتقوم بجمع البيانات واعداد التقارير الشهرية عن سير الإنجاز والتحديات التي تواجه عملية التنفيذ وحساب مؤشرات قياس الأداء.

ومن ثم، خلقت الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، إطاراً عاماً وإجراءاتاً لتيسير التنسيق والتعاون بين كافة الأجهزة الرقابية الوطنية ذات العلاقة، وذلك من أجل تنفيذ محاور وأولويات ومبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وضمان فعالية تنفيذها وكفالة تحقيق أهدافها التي صدرت من أجل تحقيقها والتي أبرزها منع ومكافحة الفساد.

وارتباطاً بما تقدم، وعلى مستوى استقلالية أجهزة الرقابة المالية والمحاسبية، فإن دولة الكويت إذ تؤكد على منع القوانين والنظم القانونية الوطنية، الاستقلالية الكاملة لأجهزتها الرقابية والمالية والمحاسبية، والتي من بينها ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الحاليين والهيئة العامة لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للمناقصات العامة.

وحول تنفيذ دولة الكويت لأحكام المادة رقم (9) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإنه يحق التنويه إلى أن هناك حزمة فاعلة من التشريعات والأدوات القانونية والإجرائية التي تضمن حماية الأموال العامة وكفالة حسن إدارتها، ومن بين هذه التشريعات والأدوات القانونية: قانون إنشاء ديوان المحاسبة، وقانون حماية الأموال العامة، وقانون المناقصات العامة، وقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وقانون إنشاء جهاز المراقبين الحاليين،



هذا بالإضافة إلى نظم وقواعد وتدابير الرقابة المالية على ميزانية الدولة التي تتم عبر وزارة المالية والأجهزة الرقابية المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة الكويت إذ تسعى من خلال الهيئة العامة لمكافحة الفساد، على إشراك الأجهزة الرقابية الوطنية ومنها ديوان المحاسبة والجهاز المركزي للمناقصات العامة وجهاز المراقبين الماليين، في الإجراءات الوظيفية الرامية إلى إعداد ردود دولة الكويت في إطار ما تخضع له من تقييم ذاتي بشأن استعراض تنفيذ أطول الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد والتي يبرز منها الفصل الثاني المتصل بالتدابير الوقائية، وذلك من واقع التسليم بأهمية وضرورة التسيق الوطني بين الأجهزة الرقابية المختلفة بغية ترسيخ إجراءات منسقة وفاعلة لتعزيز النزاهة ومنع ومكافحة الفساد.

وعلى مستوى قواعد ومدونات السلوك، فإنه يُذكر أن ديوان الخدمة المدنية بدولة الكويت، كان قد أصدر بتاريخ 3 أكتوبر 2012 تعميمه رقم (11) تحت عنوان "توجيهات وإرشادات السلوك لموظفي الجهات الحكومية"، حيث يتضمن هذا التعميم مجموعة من القواعد الرامية إلى ضمان السلوك الوظيفي القويم لموظفي الجهات الحكومية، وأنه فيما يتعلق بالرجال القضاة الوطني وتحديد ما يرتبط بأعمال أعضاء النيابة العامة، فإنه يُذكر أن معالي المستشار النائب العام، كان قد أصدر قراره رقم 2018/22 بشأن إصدار مدونة السلوك القضاة لأعضاء النيابة العامة، وذلك بهدف تعزيز استقلال أعضاء النيابة العامة وترسيخ نزاهتهم وعدالتهم. كما كانت الهيئة العامة لمكافحة الفساد قد أصدرت مدونة خاصة لقواعد السلوك الوظيفي لموظفيها ومنسبها وفقاً للقواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة.

وأنه فيما يخص آليات التسيق والتعاون الوطني بين الأجهزة الرقابية المعنية، قامت دولة الكويت بدسب ما تقدم بيانه، بإصدار استراتيجية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، حيث تتمحور الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، حول السعي من أجل منع ومكافحة الفساد، في إطار من التسيق الوطني بين كافة الجهات الوطنية ذات العلاقة، لتستهدف هذه الاستراتيجية تعزيز السياسات والآليات والتدابير الوطنية المرتبطة بجملة محاور، من بينها: حماية النزاهة في القطاع العام





نزاهة Nazaha

الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority

وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدمها في إطار من الشفافية والمساءلة، وتعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ولا شك في أن سياسات والتدابير المشار إليها أعلاه، إنما ترسخ مقومات التعاون والتنسيق الوطنيين بصورة متكاملة وتكاملية، بما يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الرامية لمنع ومكافحة الفساد وفقاً لأحكام الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد.

ثالثاً: قرار المؤتمر رقم 14/8 المعنون "تعزيز الممارسات الجيدة المتعلقة بدور البرلمانات

الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في منع ومكافحة الفساد بجميع أشكاله:

يقوم مجلس الأمة الكويت - وفقاً لأحكام دستور دولة الكويت - بدور محوري ورئيسي في إعداد وسن وإصدار التشريعات الوطنية المرتبطة بالرقابة على الأموال العامة وحمايتها ومنع ومكافحة الفساد، وكفالة إجراءات الرقابة والمحاسبة.

ومن الثابت أن البرلمان الكويتي والذي يمثل مجلس الأمة الكويتي، إنما يتمتع بالدعم الدستوري الكامل كما يتمتع بضمانات استقلال وحصانة تامة، تسمح له بالقيام بدوره الدستوري والتشريعي على أكمل وجه ممكن، حيث تنص المادة (108) من الدستور على أن "عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأي هيئة عليه في عمله بالمجلس أو لجانه"، كما تنص المادة (110) من الدستور على أن "عضو مجلس الأمة حر فيما يبديه من الآراء والأفكار بالمجلس أو لجانه، ولا تجوز مؤاخذه عن ذلك بحال من الأحوال"، ولمزيد من ضمانات الاستقلال تأتي المادة رقم (111) من الدستور لتتص على أن "لا يجوز أثناء دور الانعقاد، في غير حالة الجرح المشهود، أن تتخذ نحو العضو إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس، ويتعين إخطار المجلس بما قد يتخذ من إجراءات جزائية أثناء انعقاده على النحو السابق كما يجب إخطاره دوماً في أول اجتماع له بأي إجراء يتخذ في غيبته ضد أي عضو من أعضائه..."

ولمجلس الأمة الكويتي وأعضائه أدوات رقابية متنوعة، منها حكم المادة (99) من الدستور والتي

تتص على أن "لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء



نزاهة Nazaha
Kuwait Anti Corruption Authority
الهيئة العامة لمكافحة الفساد



كويت جديدة
NEWKUWAIT

أسئلة الاستيضاح الأمور الداخلية في اختصاصهم، وللوسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة"، كما تنص المادة (100) من الدستور الكويتي على أن "لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم. ولا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه... وبمراعاة حكم المادتين (101 و102) من الدستور يجوز ان يؤدي الاستجواب الى طرح موضوع الثقة على المجلس". ليس هذا فحسب، بل أنه وفقاً لحكم المادة (101) من الدستور، يكون كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته، وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معزلاً للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فوراً ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناء على رغبته أو طلب موقع من عشرة أعضاء أثر مناقشة استجواب موجه إليه.... ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدل الوزراء، ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة.

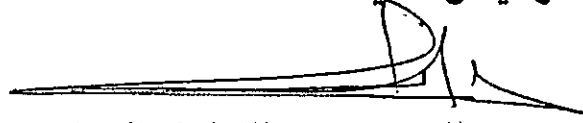
ولا شك في أن مجلس الأمة الكويتي، كان له دور بارز جداً في الاستجابة التشريعية الرامية لتلافي الملاحظات الدولية الصادرة في إطار الدورة الأولى من المرحلة الأولى من آلية استعراض التنفيذ بشأن تنفيذ أحكام الفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث أصدر حزمة من التشريعات بهذا الصدد، منها إصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وقانون إنشاء جهاز المراقبين الماليين، وقوانين الموافقة على مجموعة الاتفاقيات العربية لمكافحة الفساد، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون المناقصات العامة، والقانون السابق لحظر تعارض المصالح، وقانون حق الاطلاع على المعلومات، كما أنه جاري إصدار حزمة من التشريعات ذات الصلة بتعزيز جهود منع ومكافحة الفساد، ومنها قانون حظر تعارض المصالح الجديد، وقانون تعديل بعض أحكام قانون الجزاء بما يستوعب تجريم الرشوة في القطاع الخاص وتحديد مسؤولية الأشخاص الاعتباريين في جرائم الفساد، وتجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب، كما أنه جاري



اتخاذ الإجراءات القانونية الرامية إلى إصدار قانون خاص بتنظيم إجراءات المساعدة القانونية والقضائية الدولية في الميادين الجزائية.
يرجى من وزيرتكم الموقرة، التفضل باتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات في شأن تزويد أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالمعلومات والبيانات أعلاه وفقاً لأحكام قرارات المؤتمر المشار إليها.

وتقبلوا وافر التحية والاحترام،
أغري

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد



عبدالعزیز عبداللطيف الابراهيم



م.ب/41
نزاهة Nazaha
Kuwait Anti Corruption Authority
الهيئة العامة لمكافحة الفساد

